التأثيرات الماكرو اقتصادية للتغير المناخي

كلمة السيد عبد اللطيف الجواهري

والي بنك المغرب

الرباط، 2 فبراير 2024

السيد محافظ بنك إسبانيا،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير،

السيد رئيس لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب،

السيد سفير إسبانيا بالمغرب،

السيدات والسادة الرؤساء والمديرون العامون،

الأصدقاء الكرام، الزملاء الأفاضل،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم في بنك المغرب وأشكركم على تلبية دعوتنا لحضور هذا المؤتمر المخصص للتأثيرات الماكرو اقتصادية للتغير المناخي.

أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لمحاضرنا الرئيسي اليوم، صديقي بابلو هيرنانديز دي كوس، محافظ بنك إسبانيا، الذي جاء ليشاركنا أفكاره وتجربة بنك إسبانيا والنظام الأوروبي حول الإشكالية التي سنناقشها في هذا اللقاء.

أود أيضا أن أرحب بحضور معالي سفير إسبانيا بالمغرب، السيد ريكاردو دييز هوشلايتنر. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب له، على إثر انتهاء مهمته في بلدنا، عن خالص الشكر والامتنان على الجهود التي بذلها من أجل تعميق وتوثيق العلاقات بين المغرب وإسبانيا على العموم وبين بنك المغرب وبنك إسبانيا على الخصوص. فمعه، تبلورت فكرة لقاء اليوم وأنا سعيد أنها تحققت قبل أن يغادر إلى بلده.

وأخص بالشكر كذلك المقاولات الإسبانية الفاعلة بالمغرب، وهم بالمئات، ويساهمون بفعالية إلى جانب نظرائهم المغاربة في تطوير بلدنا وفي تعزيز العلاقات الاقتصادية مع إسبانيا، الشريك الاقتصادي الأول للبلاد اليوم.

حضرات السيدات والسادة،

إن أهمية الموضوع الذي نناقشه لا تحتاج إلى بيان. فتجليات التغير المناخي ملموسة، وتتبدى غالبا على شكل ظواهر قاسية تتواتر أكثر فأكثر.

في المغرب، ظاهرتان بالخصوص أصبحتا مصدر قلق، موجات الجفاف وتداعياتها، وتفاقم الإجهاد المائي. وبغض النظر عن الأرقام شبه اليومية المتعلقة بالارتفاعات المسجلة في درجات الحرارة والمستويات الضعيفة لملء السدود، فالتقييمات الإجمالية للتأثير الماكرو اقتصادي تثير التساؤل. وحسب تقديرات البنك الدولي في تقريره "المناخ والتنمية" الصادر في أكتوبر 2022، يمكن أن يؤدي انخفاض توافر المياه وتدني غلة المحاصيل إلى خفض الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 6,5% وإلى الهجرة القروية لما يناهز 1,9 مليون مغربي بحلول عام 2050.

لكن ما يبعث على الاطمئنان هو أن السطات العمومية تدرك تماما هذا المعطى. لن أقوم بجرد شامل للإنجازات المحققة في هذا الصدد، بل سأكتفي بالتذكير أن المغرب كان من البلدان السباقة إلى المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1995، وبروتوكول كيوتو لسنة 2002، واتفاق باريس لسنة 2016. ومؤخرا، أطلق المغرب مجموعة من البرامج والاستراتيجيات القطاعية واسعة النطاق، من بينها "المخطط الوطني للمناخ 2020-2030" و"الاستراتيجية الوطنية لخفض الكربون بحلول 2050"، و"المخطط الوطني للماء 2020-2050" وغيرها. وفي القطاع الطاقي، يتطلع المغرب إلى بلوغ أهداف طموحة أيضا، لاسيما رفع حصة الطاقة المتجددة ضمن المزيج الطاقي لتصل بحلول سنة 2030 إلى 52%. وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن المغرب أقبل، في نونبر 2021، على مراجعة مساهمته المحددة وطنياً، حيث سطر هدفا أكثر طموحا يتجلى في تقليص انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة **45,5%** بحلول 2030.

أما بخصوص السياسة المالية، فيتمثل أحد أهداف القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي الصادر سنة 2021 في النهوض بحماية البيئة لا سيما من خلال إحداث ضريبة الكربون. ومن شأن التنفيذ الناجح لهذا القانون أن يعطي نتائج هامة.

غير أنه لا بد من التذكير بأن مكافحة تغير المناخ والتخفيف من آثاره يتطلبان تعبئة تمويلات ضخمة، وذلك في سياق عالمي يتسم بمعدلات دين عمومية وخاصة عالية، فضلا عن انكماش هوامش المالية العمومية. وبالنسبة للمغرب، يقدر البنك الدولي الاحتياجات الاستثمارية في الفترة الممتدة بين 2022 و2050 بحوالي 78 مليار دولار.

حضرات السيدات والسادة،

لعل أحد الأسئلة التي تطرح في هذا السياق يتعلق بدور البنوك المركزية. وما يظهر بجلاء هو أن عليها أن تأخذ تأثير تغير المناخ بعين الاعتبار في تنفيذ مهامها.

والحال أن هذا التغير يؤثر على النمو والشغل والتضخم، وهي المتغيرات الرئيسية التي ترتكز عليها عملية اتخاذ القرار في مجال السياسة النقدية. زد على ذلك أن المخاطر المرتبطة بالمناخ لا تبرح تلقي بثقلها على نشاط البنوك وشركات التأمين وعلى الاستقرار المالي عموما.

ومع ذلك، تبقى مسألة مساهمة البنوك المركزية في مجهود مكافحة تغير المناخ موضوعا مطروحا للنقاش. هل هي ملزمة بذلك؟ هل لديها القدرة والوسائل؟ هل أدواتها متلائمة مع هذا التوسع في المهام؟ ما هي التأثيرات المحتملة على مهامها التقليدية؟ على استقلاليتها؟ ...

لا يزال النقاش والتفكير في هذا الشأن متواصلا وسط البنوك المركزية والهيئات الدولية مثل مجلس الاستقرار المالي وشبكة تخضير النظام المالي (NGFS) التي تضم أكثر من مئة بنك مركزي وجهة إشراف مالي.

حضرات السيدات والسادة،

في بنك المغرب، انخرطنا منذ عدة سنوات في هذه الجهود الوطنية والعالمية لمكافحة تغير المناخ وآثاره. ففي سنة 2016، وعلى هامش مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP22) الذي انعقد في مدينة مراكش، تولى بنك المغرب توحيد جهود الهيئات التنظيمية والفاعلين في القطاع المالي الوطني حول خارطة طريق خاصة بالمالية المستدامة.

وفي نفس السياق، تعبأ البنك إلى جانب وزارة المالية والجهات التنظيمية المالية الأخرى لإعداد استراتيجية تمويلية لمكافحة تغير المناخ، ستسمح بتقييم فجوة التمويلات الخضراء وتحديد التدابير والآليات الكفيلة بتمكين القطاع المالي الوطني، وكذلك المؤسسات المالية الأجنبية، من تكثيف مساهمتها في التمويل الأخضر والتمويل المرتبط بالمناخ. وسيواكب هذه الاستراتيجية اعتماد تصنيف مالي أخضر ضروري لتوجيه التدفقات المالية والوقاية من "الغسل أو التمويه الأخضر" (Green Washing).

وعلى مستوى التنظيم البنكي، أصدر بنك المغرب سنة 2021 تعليمة بشأن تدبير المخاطر المالية المرتبطة بتغير المناخ والبيئة. ومن أجل مواكبة البنوك في عملية تنزيلها، أجرى بنك المغرب، بدعم من البنك الدولي، تقييما لتعرض القطاع البنكي للمخاطر المناخية المادية ومخاطر التحول بالإضافة إلى تحليل سيناريوهات الصدمات المناخية.

وحاليا، يعمل بنك المغرب على إعداد تعليمات تنظيمية جديدة تقدم للبنوك توجيهات حول المعطيات الواجب جمعها والمؤشرات والمقاييس التي يتعين وضعها لقياس المخاطر المناخية المتأتية من المقترضين الكبار ولتقييم الجزء الأخضر والمستدام من محافظهم. وتهدف هذه النصوص كذلك إلى تفعيل المعايير الدولية الخاصة بشفافية الاستدامة من أجل تعزيز انضباط السوق داخل القطاع البنكي.

وفيما يخص تدبير احتياطيات الصرف، اعتمد بنك المغرب مبدأ الاستدامة في تعليمته المتعلقة بالاستثمار وذلك من خلال تشجيع التوظيفات ذات الطابع المستدام والمسؤول. وفي سنة 2016، وبمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ COP 22 الذي انعقد في مراكش، قام باستثمار 100 مليون دولار في سندات البنك الدولي الخضراء. ومؤخرا في سنة 2023، أنجز توظيفا مماثلا بقيمة 200 مليون دولار. وتمثل استثماراته في السندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة حاليًا 7% من احتياطيات الصرف، فيما يبقى الهدف هو أن تصل هذه الحصة إلى 10%.

وبصفته مقاولة، عزز بنك المغرب خلال السنوات الأخيرة التزامه البيئي، وجعله محورا رئيسيا في سياسة المسؤولية المجتمعية للمؤسسة. فقد قام في سنة 2019 بإحداث وحدة خاصة، وذلك حتى يأخذ بالاعتبار بشكل أفضل تغير المناخ في مهامه ولتقليص البصمة البيئية لأنشطته. وفي هذا الصدد، أنجز البنك في سنة 2021 حصيلة لانبعاثات المؤسسة من غازات الدفيئة ووضع خطة لتقليلها تشمل بشكل أساسي برامج النجاعة الطاقية واستخدام الطاقات المتجددة والتنقل المستدام. وفي سنة 2022، شارك في الجهود الوطنية لترشيد الموارد من المياه من خلال اعتماد ميثاق الالتزامات من أجل تدبير مسؤول ومستدام لهذا المورد.

وختاما، وعيا منه أنه بالنسبة لتحدي عالمي من قبيل تغير المناخ، لا يمكن إحراز تقدمات ملموسة إلا في إطار عالمي، يشارك البنك بنشاط في أشغال مجموعة من الهيئات الدولية مثل شبكة تخضير النظام المالي NGFS، التي يعتبر عضوا في لجنة تسييرها. كما يعزز تعاونه في هذا المجال مع البنوك المركزية الشريكة والمؤسسات الدولية. ويبقى الهدف دائما هو تعميق الفهم للتصرف بشكل أفضل.

أشكركم على حسن الاستماع.